

كلمة السيد رئيس الجمهورية

افتتاح المؤتمر الدولي حول الحصول على الطاقة النووية المدنية

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية  
باريس – الاثنين 8 مارس/آذار 2010

السيد الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصديقي العزيز،  
السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

أود أن أعبر مجدداً عن تقدير فرنسا الكبير لوضوح تصريحاتكم الأولى. لقد حان الوقت لذلك. إننا بحاجة لرجل نزيه وشجاع. كونوا واثقين بأننا سندعم عملكم.

السيد رئيس المفوضية الأوروبية، الذي يسرني كثيراً أن أعمل معه يوماً بعد يوم.

السيدات والسادة الوزراء، عزيزي جان-لوي بورلو، عزيزي برنار كوشنير، عزيزتي كريستين لاغارد،

أصبح من المتداول اليوم القول بأننا دخلنا حقبة نووية جديدة، وقد قلتم أن هذه الحقبة هي حقبة "نهضة" الطاقة النووية.

ومما لا شك فيه، أن التشبيه بهذه الفترة المحيطة من تاريخ أوروبا من شأنه إثارة نقاشات كثيرة. غير أن ثمة قواسم مشتركة مع "عصر النهضة": التشكيك في أنماط التفكير القديمة والمخاوف المنافية للعقل، والإيمان بالعلم والإيمان بالتقنية التي شككت ركائز عصر النهضة.

علينا إذا استغلال تجدد الاهتمام بالطاقة النووية لتحويله إلى فرصة لتحقيق التقدم والتعاون لفائدة الإنسانية.

إن تاريخ الطاقة النووية مرتبط بصورة وثيقة بتاريخ فرنسا المعاصر، منذ أن اكتشف هنري بيكريل، عام 1896، النشاط الإشعاعي. إذ أن فرنسا تبنت، في السبعينات، خياراً تاريخياً: إنشاء قطاع صناعي كامل لإنتاج الكهرباء النووية بشكل واسع.

وقد دأبت كافة الحكومات التي تعاقبت على الحكم، يسارية كانت أم يمينية، على تعزيز ترسيخ هذا الخيار. وتملك فرنسا 58 مفاعلاً. كما أنها خاضت، بفضل المفاعلين الأوروبيين المكيفي الضغط (EPR)، التي تجري أعمال بنائهما، في الجيل الثالث من المفاعلات. سيتوفر بالتالي لدى فرنسا 60 مفاعلاً نووياً. وتواصل فرنسا الجهود التي تبذلها في مجال الأبحاث. كما تود التعاون مع جميع البلدان التي تود الحصول على الطاقة النووية المدنية.

لقد أطلقت فرنسا، برفقة سبعة شركاء كبار يمثلون 34 دولة، المشروع الكبير للمفاعل التجريبي الحراري-النووي الدولي (ITER) الخاص بالأبحاث حول الانصهار النووي، والذي ستنطلق أشغاله بنائه خلال شهر يونيو/حزيران.

على أن هذه الأقدمية لا تمنح فرنسا أي امتياز معين. بل أنها تفرض عليها واجبا، ألا وهو تقاسم تجربتها مع كل الراغبين في الحصول على برامج نووية مدنية أو إحيائها. ذلك واضح، تلك هي سياستنا وتلك هي إرادتنا.

اقترحت عقد اجتماع يضم الوزراء المكلفين بالطاقة بتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. أتمنى أن يشكل هذا المنتدى فرصة للجميع للاستفادة من آراء الآخرين.

سيداتي وسادتي، أصدقائي الأعزاء،

إن سكان العالم يزدادون عدداً وثراء، في الوقت الذي تشهد فيه احتياجاتنا من الطاقة ارتفاعاً بنسبة 40 بالمائة، من الآن حتى عام 2030. أتوجه بما يلي لجميع الإيديولوجيين خارج هذه القاعة: سيتوجب إيجاد نسبة إضافية بـ40

بالمائة من الطاقة حتى أفق عام 2030. ولا يكمن الحل في إيديولوجيات النمو التراجعي أو الإنكفاء. فأيديولوجيات النمو التراجعي أنانية وترمي إلى الإبقاء على الفقراء في فقرهم. إن النمو التراجعي يعني إغلاق أبواب التقدم والعيش الأفضل أمام الذين يفتقرون لكل شيء.

إن الأولوية – أقول ذلك وجان-لوي بورلو حاضر هنا لتأكيد ذلك، وأود بالمناسبة الإشادة بإنجازاته في هذا الميدان- هي مكافحة تغير المناخ. قال الرئيس الذي سلفني "منزلنا يحترق". ويجب حشد جميع الطاقات لإنقاذ المنزل وإنقاذ الكوكب ولتحقيق أهدافنا فيما يخص مكافحة الاحترار المناخي. نحن بحاجة إلى الطاقة النووية. وما من شخص جدي يستطيع الاعتقاد بقدرتنا على النجاح في تحقيق أهدافنا بالاقتصار على الطاقات المتجددة فحسب. ولكننا، فرنسا، لا نقول: "يجب الاعتماد على الطاقة النووية فقط". بل نقول: "يجب الاعتماد على الطاقة النووية المدنية إضافة إلى الطاقات المتجددة". هناك الحاجة إلى كليهما لحماية الكوكب والوفاء بالتزاماتنا في ميدان مكافحة الاحترار المناخي.

وأود أن أضيف أن البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ستكون مسؤولة عن 80 بالمائة من نمو استهلاك الكهرباء حتى أفق عام 2030. يجب إذا إدخال الطاقة النووية في بلدان جديدة وإلا فلن تستفيد هذه البلدان من التقدم الاقتصادي ولن تخرج من اليأس. إذا، دعوني أقدم توضيحا، تعتبر فرنسا أن العالم يجب أن لا ينقسم إلى قسمين بضمان، من جهة، البلدان المالكة للتكنولوجيا النووية، وهي متمسكة بامتيازها، ومن جهة ثانية، شعوبا تطالب بحق الحصول على الخبرات النووية ويأبى القسم الأول منحه لها. نحن نرفض هذه النظرة. وتؤمن فرنسا بأن الطاقة النووية كقيلة بتشكيل ملاط تضامن دولي جديد، حيث سيحتاج كل واحد للأخرين للمضي قدما.

سيكون دور الدولة في منتهى الأهمية، فاعتماد الطاقة النووية يتطلب تعهدا علميا قويا، إذ أن ذلك سيستلزم تدريب أجيال من التقنيين والمهندسين. كما يتطلب ذلك تعهدا ماليا كبيرا، إذ يجب توفير الاستثمارات وعصرنة التجهيزات ثم تفكيكها. ويتطلب ذلك أيضا التزاما في ميداني الأمن والسلامة، لأننا مسؤولون أمام شعوبنا عن السلامة والأمن.

سيقول البعض أن هذا البلد أو ذاك عاجز عن تحقيق كل ذلك. إن هذه الأحكام المسبقة تخفي، في نظري، ازدراء للآخر لم يعد مقبولا. فقد عرفت بلدان "الشمال" حوادث نووية. ليس الشمال مؤهلا لإعطاء دروس للجنوب. أنا، إذا، مقتنع بخلاف ذلك، فسيكون تحقيق السلامة والأمن هدفا في متناولنا، شريطة أن تقرر دولنا العمل معا على المدى الطويل وفق رؤية مشتركة.

أود التطرق، أمامكم، إلى النقاط التي أعتبرها مهمة لتحقيق نهضة ناجحة للطاقة النووية.

1\ أولا، ودعوني أتحدث بصراحة وبدون مجاملة، هناك مسألة التمويل: أنا لا أفهم ولا أقبل العزل المفروض على الطاقة النووية في التمويلات الدولية. إن ذلك بمثابة عار. فالمؤسسات المالية الدولية لا تمول اليوم المشاريع النووية المدنية. وبالتالي، تفرض الوضعية الحالية على البلدان الاعتماد على طاقة أعلى وأكثر تلويثا. هنيئا بهذا الإنجاز! أقترح إذا تغيير ذلك، وأنادي بضرورة التزام البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصارف التنمية، بكل حزم، بتمويل طاقة نووية مدنية نظيفة.

ثم هناك فضيحة أخرى: المشاكل التي يسببها منح أرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها وفق آليات التنمية النظيفة. فلأسباب إيديولوجية تجاوزها العصر، لا يجوز لبلد يخوض الطاقة النووية المدنية الاستفادة من أرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها. في الوقت الذي تمول فيه هذه الأرصدة كافة أشكال الطاقة الأخرى التي لا تبعث الكربون! بيد أن الطاقة النووية المدنية لا تبعث الكربون. هل يقوم هذا الموقف على منطق؟ لا! وما هي عواقب هذه الوضعية؟ ارتفاع تكاليف أرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها وندرتها وتوجيه متحيز للخيارات الاستثمارية من سيتضرر منها؟ البلدان الفقيرة أولا. أقترح، إذا، وأدعو جميع البلدان التي تتفق معنا إلى الانضمام إلينا، إتاحة إمكانية تمويل جميع الطاقات التي لا تبعث الكربون بواسطة أرصدة ثاني أكسيد الكربون في البنين الدولي الجديد لما بعد 2013. هل نحن نريد فعلا تحقيق أهداف تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة وتطوير الطاقة المنخفضة الكربون؟ ويكمن السبيل إلى النجاح في ذلك في اعتماد كلا الطاقين النووية والمتجددة.

2\ تتمثل توصيتي الثانية في إشراك شعوبنا إشراكا وثيقا في المشاريع. لقد ولى الزمن الذي كانت إقامة المنشآت النووية - وفي نظري، المنشآت الصناعية الحساسة عموما، وأقصد بذلك مثلا المجالين الكيميائي والنفطي - تفرض على السكان، دون أخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار. القلق يجد مصدره في التكنم. يجب أن تكون مشاريعنا شفافة، وتود فرنسا أن تخبر جميع البلدان التي ستخوض في الطاقة النووية المدنية أن: "أفضل ضمان لتحقيق النجاح في إقناع شعوبكم هو الشفافية". يستحيل تطوير الطاقة النووية المدنية دون الالتزام بالتحلي بالشفافية.

3\ تتمثل توصيتي الثالثة في إعطاء الأولوية للتدريب. ولا يقتصر الأمر فقط على تدريب مهندسين وتقنيين للعمل في المحطات النووية، حتى ولو كانت تلك مسألة جوهرية. فالأمر يتعلق بالإلمام بالجوانب العلمية والاقتصادية، وأقصد

هنا بناء المشروع وإدارته وتسويق الكهرباء. ونحن هنا في إطار ترابطي يتحمل فيه كل واحد مسؤوليته. ومن مصلحتنا الجماعية أن يركز تطوير الطاقة النووية على رجال ونساء يتمتعون بتعليم متين.

وفي فرنسا، أصبح الانفتاح على العالم واقعا ملموسا. فمنذ عام 2007، تضاعف عدد الطلبة في الدراسات النووية ثلاث مرات. أننا، أصدقائي الأعزاء، أمام مشكلة ضخمة فيما يتعلق بتدريب نخبنا. فنحن نفتقر جميعا، في جميع أرجاء العالم، إلى مهندسين وتقنيين في الميدان النووي. لقد ضاعفنا في فرنسا عدد طلبتنا ثلاث مرات. وسيستقبل الماجستير الدولي في فرنسا، هذا العام، طلبة من كل أنحاء العالم: الأردن وبولندا والإمارات العربية المتحدة والأرجنتين والصين والهند وفيتنام وتونس والجزائر. فنحن نود أن نتقاسم معكم كفاءاتنا. وستكون هناك فرص عمل للجميع. وخلال عام 2009، استقبلت المفوضية الفرنسية للطاقة الذرية، التي أصبحت الآن مفوضية للطاقات البديلة أيضا، أكثر من 1 000 طالب أجنبي في الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، قدم 14 بالمائة منهم من البلدان المغاربية.

هذا جيد. ولكن يجب الذهاب أبعد من ذلك، سننتقل إذا إلى مستوى أكثر فعالية عن طريق إنشاء معهد دولي للطاقة النووية سيضم مدرسة دولية للطاقة النووية. وسيوظف المعهد خيرة الأساتذة والباحثين لمنح تدريب رفيع المستوى في ساكلي، حيث سنقيم أكبر جامعة في أوربا، وكاداراش. ويجب أن يشكل هذا المعهد جزءا لا يتجزأ من شبكة دولية لمراكز التميز المتخصصة الجاري إنشاؤها. وستقيم أول مركز في الأردن. كما سيجري تطوير مراكز أخرى للتدريب على الطاقة النووية بدعم من فرنسا، كالمعهد الفرنسي-الصيني للطاقة النووية، بالتعاون مع جامعة فوانغتشو. أتمنى أن تتشكل، في نهاية المطاف، شبكة علمية واسعة توحد الجهود الدولية. وللإشارة، طلبت من برنار كوشنير إنشاء عدد كبير من المنح للطلبة الأجانب في الدراسات النووية. أنتم تعون ذلك جيدا: نحن، في العالم برمته، في أمس الحاجة إلى تدريب أجيال من المهندسين والتقنيين. ولن يسع أي بلد تحقيق ذلك بمفرده، ولكن البلد الذي كان رائدا في ميدان الطاقة النووية المدنية على استعداد لتقاسم كفاءته وخبرته وتجربته معكم.

4\ يتمثل اقتراحي الرابع في جعل السلامة أولوية جماعية. لنكن صريحين: ليست الطاقة النووية بالأمر البسيط. لكن كل الأنشطة البشرية لها مخاطرها الخاصة: سواء تعلق الأمر بالكوارث وآلاف الضحايا التي يتسبب فيها النفط والفحم الحجري والكيمياء والغاز! السلامة النووية ليست مجرد تحد وطني، بل هي انشغال جماعي، سيدي المدير العام.

وبفضل يقظة دائمة، لم تشهد أوروبا الغربية أية حادثة نووية مهمة. لننتكر للإشارة، بالمقابل، الصدمة الدولية التي تسبب فيها حادثي تشيرنوبل وحادث الولايات المتحدة.

يجب أن تتبوأ سلطة سلامة مستقلة مهام الإشراف. أنا لا أؤيد تطبيقا أعمى للمبدأ الوفاقي، الذي يؤدي في الغالب إلى عدم فعل أي شيء. ولكن، تجنبنا لمخاطر فعلية، من المهم جدا تطبيق معايير صارمة.

وفي أوروبا، يجب علينا، عزيزي خوسيه مانويل باروسو، تحقيق المزيد من التقدم. فقد تعين انتظار يونيو/حزيران 2009 لكي نعتمد - وأود أن أضيف "أخيرا"، إذ أننا السبب في ذلك!- توجيهها متعلقا بالسلامة النووية. وستعقد الجهات التنظيمية الأوروبية، خلال عام 2011، بيروكسيل، مؤتمرا لتعزيز التعاون فيما بينها. وتجري دراسة مشروع إنشاء معهد أوروبي للتدريب على السلامة. ومن شأنه أن يصبح الأول من نوعه في إطار شبكة دولية من الخبراء في السلامة النووية.

سيتعين على كل بلد اختيار ما يناسبه. غير أنني أتمنى، مع ذلك، للمساعدة في اتخاذ القرار مستقبلا، أن تتجز هيئة مستقلة، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووفق قواعد علمية وتقنية لا تدع مجالاً للشك، إطارا تحليليا دوليا، كما أطالب، سيدي المدير، بأن تصنفوا المفاعلات المقترحة على السوق وفق معيار السلامة. لأن السوق لا يراعي في تصنيفه اليوم إلا معيار السعر. لتتحمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا مسؤوليتها لتقول من الآن فصاعدا: فيما يلي مختلف المفاعلات المطروحة على السوق، وفيما يلي تصنيفها وفقا لاعتبارات السلامة.

وقد دعا الرئيس أوباما، إلى واشنطن، عشرات البلدان للنقاش حول الأمن النووي، في الشهر القادم. كما وضع مجلس الأمن مبادئ إلزامية، وأقصد هنا القرار 1540. وسيقتضي تزايد المنشآت النووية في العالم تنفيذا أكثر صرامة لقرارات مجلس الأمن.

5\ يشكل احترام عدم الانتشار الأولية الخامسة. إن عدم الانتشار هو حجر زاوية الأمن الدولي. فليس من مصلحة أحد العودة إلى السباق نحو التسليح. ولا أحد يريد العيش قرب دولة تمارس الغش. وقد أوقفت خلال السنوات الأخيرة عدة برامج لانتشار الأسلحة النووية. وأود أن أعيد التشديد على الطابع التاريخي القوي للقرارات الذي اتخذتها ليبيا طوعا خلال عام 2003. هذا، بالرغم من أنني لا أتفق مع جميع توجهات ليبيا وتصريحاتها. ولكن نريد أن يكون تخلي ليبيا عن السلاح النووي طوعا، خلال 2003، مثلا تحتذي به دول أخرى. وألاحظ اليوم مراقبين صارمين مع بعض البلدان، ناسين كل ما فعلوا، ومتغافلين عن آخرين، رافضين التدقيق فيما يقومون به.

فليس من المعقول أن نطالب، من جهة - وهو الاقتراح الذي تضعه فرنسا على الطاولة -، بالتعاون النووي المدني، وما يفرضه ذلك من شراكة على المدى الطويل ومسؤولية، والتوصل من التعهدات الدولية من جهة أخرى. لذلك أفتخر

أن نعلق تعاوننا النووي مع البلدان التي لا تحترم التزاماتها. لقد سبق وأن قرر الاتحاد الأوروبي ذلك بينما اقترحت مجموعة البلدان الثمانية القيام به. وفي تصوري للحق والعدالة، يجب أن لا يتمتع المحتال والنزيه بنفس الحقوق. ولن تدخر فرنسا جهدا في الدفاع عن حق كل دولة في الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية. كما أنها بالمقابل، لن تدخر جهدا حيال الذين يخرقون معايير الأمن الجماعي. الامتثال للقانون الدولي سيعطي للبلدان الحق في الاستفادة من التعاون للحصول على الطاقة النووية المدنية، أما خرق هذا القانون فسيحرم صاحبه من أي شكل من أشكال التعاون.

٦٦ تتعلق نقطتي الأخيرة بالحصول على الوقود النووي. نظرا لحجم الاستثمارات الكبير والوقت الذي تستغرقه المشاريع، يقلق البعض، وهم محقون في ذلك، بشأن خطر انقطاع الإمدادات. اليوم يجري تأمين الإمدادات بالوقود عن طريق اتفاقات طويلة المدى. أظن أنه يجب المضي أبعد من ذلك ووضع ضمانات للإمدادات تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيدي المدير. ويتعلق الأمر بالتزام جماعي: في حال انقطاع الإمدادات، يتعهد الموردون الآخرون بإيجاد حلول. ولإضفاء المصداقية على هذا الالتزام، أقترح إنشاء بنك للوقود في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تموله مساهمات دولية. وقد أصبح المشروع جاهزا، كما أن التمويل موجود منذ أن قرر الاتحاد الأوروبي، تحت الرئاسة الفرنسية، وبموافقة السيد باروسو، تقديم 25 مليون يورو لإتمامه.

وإذا ارتفع عدد المفاعلات بشكل كبير، فقد تطرح مسألة إنشاء وحدات جديدة للتخصيب وإعادة المعالجة/التدوير، تستجيب للاحتياجات الصناعية. وقد أراد البعض، قبل بضع سنوات، منع البلدان الجديدة من الحصول على هذه القدرات، بحجة أنها قد تشكل خطرا في حد ذاتها. وترفض فرنسا هذه المقاربة، فمن شأن ذلك أن يشكل قرارا غير منطقي اقتصاديا فضلا عن كونه انتهاكا لحق هذه البلدان المشروع في تطوير الطاقة لأغراض سلمية.

يجب الإسراع بإبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوسائل تثبيت معززة للتحقق من التكنولوجيات الحساسة.

١٧ ختاماً، أود التطرق إلى مسألة التصرف في الوقود المستهلك والنفايات النهائية. إزاء تراكم الوقود النووي المستهلك، يلجأ البعض إلى تخزينه على المدى الطويل في الحالة التي هو عليها - هذا ما تقوم به الولايات المتحدة والسويد وفنلندا.

بينما يقوم آخرون باسترجاع هذا المورد عن طريق إعادة التدوير. هذا هو النهج الذي تسلكه فرنسا وروسيا واليابان. وتتيح إعادة التدوير استخلاص أقصى قدر ممكن من مورد اليورانيوم مع تقليص النفايات النهائية، التي ستخزن، بأكبر قدر ممكن. نحن نعتقد أن هذا النهج هو نهج واعد أكثر من غيره في المستقبل. لذلك، تنوي فرنسا مواصلة التعاون مع العديد من البلدان بوضع منشآتها لإعادة المعالجة/التدوير في خدمة البلدان التي تفتقر إليها.

سيداتى وسادتى،

أنتم واعون بأن التطوير المسؤول للطاقة النووية رهان أساسي لمستقبل كوكبنا.

ويجب علينا العمل سويا من أجل إحداث حوكمة نووية جديدة تقوم على تعزيز إمكانيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونحن نعول على السيد أمانو لتحقيق ذلك وللتأكيد على رؤية جماعية.

أتمنى أن نتيح أعمالكم، التي سيشرح جان-لوي بورلو عليها، وضع ركائز ما سلف. سيداتى وسادتى، لا يتمثل دورنا في أن نفرض على العالم الاختيار بين التقدم والسلامة، بين الفقر واحترام البيئة. أصبحت بحوزتنا، بفضل باحثي القرن العشرين، طاقة هائلة. لنقتسم هذه الطاقة بأفضل شكل ممكن، ولنستعملها بأفضل صورة ممكنة للمحافظة على البيئة وللأغراض السلمية وللمساعدة في إخراج بلدانكم من الفقر ولتسهيل المرحلة الانتقالية، بما أن نهاية الطاقات الأحفورية قادمة، مع الحرص على القيام بذلك بتكامل تام مع تطوير الطاقات المتجددة.

ذلك هو التزام فرنسا. فرنسا لا تقوم بذلك لإعطاء الدروس، فرنسا لا تقوم بذلك للتفرد، بل أنها لا تنوي حتى إعطاء قدوة. إن فرنسا تقوم بذلك لإيمانها بأن تقاسم الطاقة النووية لأغراض سلمية عنصر حاسم في سبيل التصدي للانشغالات البيئية واقتسام أفضل لثروات الكوكب.

شكرا لكم.